



خطاب السيد نزار بركة
وزير الاقتصاد والمالية

أمام مجلسي البرلمان
بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2013

الرباط، الأربعاء 8 ذو الحجة 1433 الموافق 24 أكتوبر 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيد وزير الدولة؛

السيدة والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقرين لعرض
الخطوط الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2013، الذي
يشكل لبنةً جديدةً في مسلسل أجراء توجّهات والتزامات
البرنامج الحكومي التي شرعنا في تنفيذها خلال السنة
الجارية، كما يجسد موعداً تشريعياً بامتياز لترسيخ
الاختيارات الأساسية للنموذج المجتمعي المتفرد الذي درجت
عليه بلادنا تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك
محمد السادس أيده الله ونصره، والذي يركز على تثمين
الإنسية المغربية المنصهرة بمختلف مكوناتها وروافدها،

ومواصلة البناء الديمقراطي في إطار دولة القانون والمؤسسات وربط المسؤولية بالمحاسبة، واستثمار منافع النمو القوي والمستدام في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحقيق التنمية الشاملة الضامنة للارتقاء بالإمكان البشري الوطني، وتوفير فرص الشغل وأسباب العيش الكريم لجميع المواطنين والمواطنات أينما كانوا بالمدن والقرى وباقي ربوع المملكة.

وهكذا، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2013، الذي تكاثفت جهود مختلف القطاعات الوزارية لإعداده وعرضه على أنظار المؤسسة التشريعية في احترام تام للمقتضيات الدستورية والقانونية بعد مصادقة المجلس الوزاري على توجهاته العامة، يستمد فلسفته ومضامينه من التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي صاحب الجلالة حفظه الله بمناسبة عيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب لهذه السنة، فضلا عن وفائه إلى أولويات وتدابير البرنامج الحكومي النابعة بدورها من تعهدات البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية التي حظيت بثقة الناخبات والناخبين، وكذا أهداف ميثاق الأغلبية المبرم بين مكوناتها فيما يتعلق

بالتنزيل الأمثل لأحكام الدستور وترسيخ الاختيار الديمقراطي وتوطيد المد الإصلاحية وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد.

وعلاوة على استنادها إلى البرنامج الحكومي المنبثق عن ميثاق الأغلبية وبرامج الأحزاب المشكلة لها، فقد حرصت الحكومة في إعداد مشروع قانون المالية على الانفتاح على إجراءات وتدابير جديدة ومستجدة في إطار ما يستوجبه التشارك مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والتفاعل مع تطورات الظرفية والحاجيات المطردة للمواطنات والمواطنين، اعتباراً في المقام الأول والأخير للمصلحة العليا لبلادنا، وتحصينا للمكتسبات التي حققتها خلال العشرية الأخيرة، وتعزيز الثقة في حاضر وآفاق نموذجنا المجتمعي والتنموي.

السيدان الرئيسان؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

يأتي إعداد هذا المشروع في ظل ظرفية دقيقة وصعبة وطنيا ودوليا.

فعلى المستوى الوطني، ساهم تأخر التساقطات المطرية في تراجع المحصول الزراعي من الحبوب.

أما على المستوى الدولي، فمن المتوقع أن يتواصل تراجع الاقتصاد العالمي، خاصة في أوروبا، شريكنا الأساسي، نتيجة استمرار أزمة المديونية والمالية العمومية وتداعيات ارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية، إضافة إلى التحولات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وهكذا، وبالرغم من بوادر انتعاش الاقتصاد العالمي إجمالا، فقد تمت مراجعة توقعات النمو العالمي برسم سنة 2013 من 4% إلى 3,3% .

كما أن آفاق نمو منطقة الأورو، الشريك التجاري والمالي الأساسي لبلادنا، تظل ضعيفة، حيث تمت مراجعة النمو بمنطقة الاتحاد الأوروبي برسم 2013 من 0,7% إلى 0,2%.

وهذا، فضلا عن تسجيل تراجع ملحوظ للتوقعات المرتبطة بوتيرة نمو المبادلات التجارية العالمية لتنتقل من 5,2% إلى 4,5%.

وعلى العموم، تظل الآفاق الاقتصادية العالمية هشة ومهددة بالتراجع، نتيجة اعتماد البلدان المتقدمة لسياسات اقتصادية تقشفية، والاختلال المحتمل للتوازن بالأسواق العالمية للسندات والصرف، وكذا انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي في الصين وفي البلدان الصاعدة الكبرى الأخرى.

وقد كانت لهذه الظرفية الاقتصادية العالمية المتقلبة تداعيات سلبية في سنة 2011 على توازن الحسابات الخارجية والمالية العمومية لبلادنا، تجلت في ارتفاع عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات (8%) وارتفاع عجز الميزانية (6,1%)، ولكن دون المساس بالمقومات الأساسية لاقتصادنا الوطني، بحيث أن دينامية النمو ببلادنا لا زالت تسير في

منحى إيجابي مقارنة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بفضل الاختيارات الإستراتيجية التي ما فتئت تنهجها بلادنا في دعم القدرة الشرائية وتقوية الاستثمار والتركيز على الأوراش الكبرى المهيكلة والسياسات القطاعية التي بدأت تظهر ثمارها من خلال انتعاش الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، والتحسن المطرد لمردودية القطاع الفلاحي خاصة بعد انطلاق مخطط المغرب الأخضر.

هذه الاختيارات وغيرها، ساهمت في تثبيت ثقة شركائنا، في الداخل والخارج، بحيوية وآفاق نمو اقتصادنا، مما مكن بلادنا من الحصول على خط ائتماني وقائي من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة 6,2 مليار دولار أمريكي.

وفي ذات السياق، حافظت بلادنا على "درجة الاستثمار" من طرف وكالة "Standard&Poor's"، مع تخفيض آفاق التطور من مستقر إلى سلبي، في الوقت الذي تسجل فيه العديد من بلدان العالم، بما فيها دول الجوار الأورومتوسطي، تراجعاً في تصنيفها الائتماني من قبل المؤسسات الدولية المختصة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التقييم بقدر ما يكرس، من جهة، الثقة في إرادية بلادنا لمواصلة الإصلاحات بعد الاستحقاقات الدستورية والانتخابية الأخيرة، وجدوى ووجاهة السياسة الاقتصادية المعتمدة، بقدر ما يؤشر من جهة أخرى، إلى الإكراهات والصعوبات المرتبطة بإنجاز الإصلاحات المتوخاة في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية، خاصة لدى شريكنا الأول الاتحاد الأوروبي، وكذا أهمية الانتظارات الاجتماعية في مقابل تقلص الهوامش المالية المتاحة.

وأمام هذه الانتظارات والإكراهات، بادرننا إلى تقويم سياستنا الاقتصادية في اتجاه مواجهة المرحلة الدقيقة التي تجتازها بلادنا، لأن:

- التردد وعدم القيام بالإصلاحات في وقتها من شأنه أن يعمق من اختلال توازناتنا الماكرو-اقتصادية، وبالتالي صعوبة الاستمرارية في ضمان السيادة على القرار الاقتصادي؛

- التردد وعدم القيام بالإصلاحات اللازمة في حينها سيهاهم في اتساع هوة الفوارق الاجتماعية والمجالية؛

- التردد وعدم القيام بالإصلاحات اللازمة سيؤثر على المصدقية التي تحظى بها بلادنا من قبل المجموعة الدولية.

وكما تعلمون، كان على بلادنا، وعلى غرار باقي دول المعمور تحت وقع الأزمة العالمية، أن تعتمد أحد الخيارات التالية:

✓ الأول يقتضي اتخاذ إجراءات تقشفية جذرية سيرا على خطى بعض الدول الأوروبية المتوسطة، وما لذلك من انعكاسات على النمو وعلى التماسك الاجتماعي.

✓ الاختيار الثاني، يتمثل في نهج توجه ميزانياتي انفاقي مبني على تقوية الطلب الداخلي لتعويض تقلص الطلب الخارجي، عبر مضاعفة الاستثمار العمومي وتشجيع الاستهلاك. لكن، في المقابل سيتفاقم عجز الميزانية العمومية وميزان الأداءات، وترتفع المديونية، وما لذلك من تأثير مباشر على تمويل الاقتصاد، وبالتالي الحد من الاستثمار وخلق فرص الشغل.

نحن، لم نأخذ لا بالخيار الأول ولا بالخيار الثاني، بل اتجهنا نحو اختيار ثالث ينسجم مع مقومات نموذجنا التنموي، اختياراً يراهُنْ على تحقيق نمو تضامني في ظل الاستقرار والتحكم في التوازنات الماكرو-اقتصادية.

وينبني هذا التصور التنموي التضامني، الذي يَنْتَظِمُ مجموع تدابير وإجراءات مشروع قانون المالية لسنة 2013، على ثلاثة روافد نهدف من خلال تفعيلها إلى تحقيق نسبة نمو في حدود 4,5% على أساس محصول زراعي متوسط، وتقليص عجز الميزانية إلى 4,8% من الناتج الداخلي الخام، وضبط احتياطي العملة الصعبة في مستوى أربعة أشهر من واردات السلع والخدمات.

وتتوزع هذه الروافد كالتالي:

- **أولاً:** تشجيع وتقوية مواصلة الاستثمار العام والخاص المنتج لفرص تشغيل الشباب، مع دعم وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- **ثانياً:** تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني لجعله أكثر إنتاجية، وتنمية وتنويع العرض التصديري، مع العمل

على الحفاظ على حصصنا في الأسواق التقليدية، وولوج الأسواق المنبثقة العربية والإفريقية؛

- ثالثاً: تقوية آليات التضامن الاجتماعي والمجالي، مع الحفاظ على القدرة الشرائية، وتعزيز الاستهداف في السياسات العمومية للفئات المعوزة والمناطق الأكثر خصاصة، وهو ما يمثل صَمَام الأمان من أجل نمو مستدام مشروط بالاستقرار والسلم الاجتماعي.

وسيظل إنجاز الإصلاحات الهيكلية الضرورية وتحسين الحكامة في صميم هذا النموذج التنموي، مستنيرين في ذلك بالتوجيهات الملكية السامية بمناسبة عيد العرش لهذه السنة، والتي حث فيه جلالته الحكومة على "التجاوب مع المتطلبات الاجتماعية للمواطنين، مع الحرص على تحقيق حكمة جيدة للسياسة المالية لبلادنا، بهدف تحصين قدراتها التنموية، والحفاظ على مصداقيتها على الصعيد الدولي" (انتهى النطق الملكي السامي).

السيدان الرئيسان؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

وفق هذا التوجه التنموي التضامني، الذي يشدد على مستوى رافده الأول، على تشجيع وتطوير الاستثمار المنتج والمحدث لفرص الشغل، واصلت الحكومة سياستها الإرادية في هذا الصدد، بحيث تبلغ الاستثمارات العمومية المعبأة بالنسبة لسنة 2013، ما مجموعه 180,3 مليار درهم، ستخصص لمواصلة تأهيل البنية التحتية من طرق سيارة وسريعة وموانئ وسكك حديدية ومطارات وسدود ومركبات الطاقة الشمسية والريحية ومشاريع التنمية الحضرية والخدمات الاجتماعية.

وسعياً منها لتتمين أمثل للاستثمارات العمومية، ستعمل الحكومة على إطلاق جيل جديد من الاستثمارات يشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويوجه الجهود المبذولة صوب تشييد أورش مكملة لما سبق إنجازها من أورش تنمية كبرى، بهدف استغلالها بكيفية أنجع وتحسين مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية ووقعها على حياة

المواطنين من خلال إبراز أقطاب جهوية للتنمية وتعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات الخاصة.

ونهدف من خلال هذا المجهود الاستثماري الهام إلى توفير ظروف تطور النسيج الإنتاجي الوطني، وعلى الخصوص المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل حوالي 95% من هذا النسيج.

وفي هذا الإطار، أعطى مشروع قانون المالية لسنة 2013 أهمية قصوى للمقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال اقتراح مجموعة من التدابير المندمجة والمتكاملة، يأتي في مقدمتها تقليص العبء الضريبي عبر تقليص الضريبة المطبقة على الشركات التي تحقق أرباحا تساوي أو تقل عن 200.000 درهم من 30% إلى 10%. وسوف يستفيد من هذا الاجراء حوالي 77% من المقاولات.

وفي ذات السياق، ومن أجل تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على رفع رأسمالها، يمنح مشروع القانون المالي بالنسبة للمقاولات المعنية تخفيضا في الضريبة على الشركات من 30% إلى 20% (إلى غاية 31 ديسمبر

2013). وهو الإجراء الذي سيكلف الميزانية العامة حوالي 1 مليار درهم.

وعلاوة على ذلك، تولي الحكومة عناية خاصة لتحسين تمويل هذه المقاولات من خلال وضع منتج جديد للضمان: "ضمان إكسبريس"، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق القانون المتعلق بآجال أداء المبالغ المستحقة لفائدة المقاولات.

كما ستخصص الدولة نسبة لا تقل عن 20% من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي إطار تقوية القدرات التدييرية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ستعمل الحكومة ضمن مشروع قانون المالية على تفعيل الآليات الرامية لتشجيع الابتكار والبحث عبر تخصيص ما يناهز 110 مليون درهم لبرنامجي "انطلاق" و"تطوير"، فضلا عن دعم برامج "امتياز" و"مساندة" و"إنماء" الرامية لمواكبة المقاولات التي تتوفر على إمكانات ذاتية للتطور من خلال تخصيص مبلغ 400 مليون درهم.

وحرصا منها على مواكبة هيكله المقاولات الصغرى والمتوسطة وتقوية قدراتها التنافسية، ستعمل الحكومة على ضمان الحياد الجبائي في عملية اندماج الشركات. وهذا بالإضافة إلى التدابير الضريبية التحفيزية الرامية إلى تشجيع القطاع غير المنظم على الاندماج في النسيج الاقتصادي، وتمكينه من الاستفادة من باقي التدابير الموجهة لفائدة لمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

السيدان الرئيسان؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

لا يخفى عنكم أن الحكومة وهي تعمل على دعم الاستثمار وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة، لترمي من خلال ذلك إلى وراء ذلك توفير شروط نمو قوي وسليم يوفر فرص الشغل اللائق لشبابنا وخاصة حاملي الشهادات.

وفي هذا الصدد، تقترح الحكومة ضمن مشروع قانون المالية مجموعة من التدابير الرامية لدعم التشغيل والتشغيل الذاتي، وخاصة عبر برامج تستهدف معالجة إشكالية البطالة الطويلة الأمد وفتح إمكانيات جديدة لإدماج الشباب حاملي الشهادات، منها تشجيع التشغيل في النسيج الجماعي إقرار الإعفاء الضريبي على التعويض الشهري الذي يتقاضاه المتدرب، إلى غاية 31 دجنبر 2016.

وفي إطار التقائية برامج التكوين مع إنجاز أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تهم تكوين وإدماج الشباب المنقطعين عن الدراسة، فقد تمت برمجة 102 مشروع للتكوين على مستوى التدرج المهني سيستفيد منه حوالي 60.000 شاب خاصة بالوسط القروي.

- وبموازاة مع هذه الجهود، يقترح مشروع قانون المالية إحداث **24.340 منصب مالي** ستخصص **أزيد من 50 %** منها للقطاعات الاجتماعية ومرافق القرب في خدمة المواطن.

السيدان الرئيسان؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

إذا كان تعزيز النمو ودعم التشغيل يشكل أولى أولوياتنا، فإن تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتوطيد التوازنات الماكرو-اقتصادية لبلادنا يعد الرافد الثاني في التوجه التنموي التضامني المعتمد.

إذ تولي الحكومة اهتماما خاصا لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، في ظل اختلال توازناتنا الخارجية وانخفاض مستوى احتياطي الصرف وتأثير ذلك على مستوى السيولة وشروط تمويل الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل ضمن مشروع قانون المالية 2013 على تسريع وتيرة انجاز الاستراتيجيات القطاعية بهدف تحقيق التنويع الانتاجي، حيث ستعطي الحكومة الأولوية لدعم الاستثمار الصناعي من خلال مواصلة تطوير المهن العالمية للمغرب، بالموازاة مع تطوير قطاعات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية كالصناعات الميكانيكية والكيميائية والشبه كيميائية والصناعات الدوائية.

ومن المنتظر أن يشكل هذا التوجه نواة لبروز نسيج صناعي يواكب المشاريع الاستثمارية الكبرى مثل "رونو" و"بومباردي"، والتي ستعمل الحكومة على تطويره وتعميمه على قطاعات أخرى كالسكك الحديدية والطاقات المتجددة.

وهذا علاوة على تعزيز قدراتنا التصديرية والتنافسية، من خلال تحسين تسويق منتوجات الأقطاب الفلاحية، وتكثيف الترويج السياحي لمواكبة الاستثمارات المنجزة بمختلف المحطات السياحية وتسريع وتيرة استكمالها.

كما ستعمل الحكومة على تقليص تكاليف الإنتاج المتعلقة بأنشطة النقل والتلفيف والتخزين من خلال إجراء الاستراتيجية اللوجستية وتفعيل الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستية، وذلك بهدف تطوير شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجستية بالقرب من أهم أحواض الاستهلاك ومناطق الإنتاج.

وعلاوة على ذلك، ستم مواكبة هذا الجهود بمجموعة من التدابير، منها ما يتعلق بتقليص الرسوم الجمركية المطبقة على المواد الأولية الفلاحية من أجل تعزيز انخراط القطاع الفلاحي المغربي في السوق العالمية، في إطار أهداف مخطط المغرب الأخضر، وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي، مع مراعاة مختلف سلاسل الإنتاج.

كما أن الحكومة منكبّة، في هذا الإطار، على تنويع وتقوية العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين لبلادنا من خلال استغلال أمثل لاتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتسهيل الولوج إلى الأسواق الجديدة،

خاصة في إفريقيا التي تعرف بلدانها نموا مطردا في السنوات الأخيرة، و كذا في العالم العربي.

وفي هذا الصدد، استطاعت بلادنا أن تحظى بوضع متقدم مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال بناء شراكة استراتيجية مهمة تم تفعيل مضامينها بمناسبة زيارة العمل الميمونة التي قام بها جلالة الملك مؤخرا إلى كل من المملكة العربية السعودية وإمارة قطر والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت.

وهي البلدان التي بادرت إلى المساهمة في برامج التمويل لمشاريع التنمية ببلادنا على شكل هبات بقيمة 5 مليار دولار، وهذا بالموازاة مع الجهود المبذولة على المستوى الثنائي لتطوير الفرص المتاحة في مجال المبادلات التجارية واستثمارات الصناديق السيادية والفاعلين الخواص بكيفية مباشرة أو في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتهم هذه المشاريع، التي تندرج في إطار البعد الاستثماري التنموي العمومي، والتي تم اختيارها من طرف الدولة في إطار البرامج والأوراش المفتوحة للمخططات القطاعية،

مجالات إنتاجية مثل الفلاحة، وقطاعات اجتماعية مهمة ومختلفة كالصحة والتعليم الأساسي والتعليم العالي والسكن الاجتماعي، وإنجاز البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية من طرق وسدود وموانئ. الأمر الذي سيكون له وقع مباشر وملموس على تحسين مستوى العيش وإحداث فرص التشغيل بالنسبة للمواطنين والمواطنات في المناطق المستهدفة.

هذا، وستعمل الحكومة على مواكبة المقاولات المصدرة من خلال تفعيل عقود تنمية الصادرات من أجل تحسين العرض التصديري.

السيدان الرئيسان؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

بقدر حرص الحكومة على تعزيز النمو، فإنها تحرص في الآن ذاته على ضمان التوزيع العادل لثماره، وهو ما يترجمه الرافد الثالث لتوجهنا التنموي التضامني في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2013، والمتعلق بدعم آليات الضمان الاجتماعي بغية تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية،

وذلك من خلال اقتراح مجموعة من التدابير والآليات، على رأسها إعادة تأهيل المنظومة التعليمية من خلال تحسين العرض والجودة والحكامة والرفع من قدرات الموارد البشرية، بالموازاة مع تسهيل اندماج المتعلمين في الحياة اليومية وفي سوق الشغل من خلال التركيز على مسالك التكوين المهنية.

وترسيخا لمبادئ التضامن وتكافؤ الفرص، ستكثف الحكومة جهودها لضمان ولوج المواطنين للخدمات الصحية وتحسين العرض الصحي وإعادة تنظيم المستعجلات الطبية عبر تقوية النقل الطبي الاستعجالي والوحدات الاستعجالية المتنقلة.

وبهدف توفير السكن، حرصت الحكومة، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2013، على إعفاء السكن ذي القيمة العقارية المنخفضة (140 ألف درهم) الموجه للفئات ذات الدخل المحدود من جميع الضرائب، وذلك على غرار ما سنقوم به بالنسبة للسكن الاجتماعي. والجدير بالذكر أن حجم التحفيزات الجبائية الموجهة إلى قطاع السكن تقدر بـ 6,3 مليار درهم برسم مشروع القانون المالي 2013.

وموازاة مع ذلك، يقترح مشروع قانون المالية إحداث منتج جديد موجه إلى الطبقة المتوسطة تتراوح مساحته ما بين 100 و150 متر مربع بسعر لا يتجاوز 5.000 درهم للمتر المربع، وذلك في إطار دعم القدرة الشرائية لهذه الشرائح بحكم أن كلفة السكن تشكل عبئا كبيرا في نفقات الأسر.

إلى جانب ذلك، ستعطي الحكومة الأولوية لتعزيز آليات استهداف الفئات المعوزة وذات الدخل المحدود، عبر توفير موارد قارة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي، والذي يقترح مشروع قانون المالية بشأنها إحداث مساهمة تضامنية مطبقة:

- ✓ على أرباح الشركات التي تفوق 20 مليون درهم؛
- ✓ وعلى الدخل الصافية التي تفوق 300 ألف درهم في السنة. ويجب التأكيد هنا أن هذا المجهود التضامني مع الفئات المعوزة، التي هي الأكثر تضررا من تداعيات الأزمة، يهم فقط أقل من 1 في المائة من الأشخاص الخاضعين على الضريبة على الدخل.

هذا، فضلا عن الموارد المتأتية من رفع نسبة الضريبة المطبقة على الأرباح العقارية الناتجة عن التفويت الأول للعقارات التي يتم إدخالها في المدار الحضري من 20% على 30%.

وستمكن الإمكانيات المالية المعبئة في هذا الإطار من تسريع عملية تعميم نظام المساعدة الطبية، وتوظيف وتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج "تيسير" للمساعدات المالية المباشرة لفائدة تدرس أبناء الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى توسيع قاعدة المستفيدين من هذا البرنامج لتشمل أسر الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة غير القادرين عن العمل منهم والأطفال في سن التمدرس.

وبالموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة، ضمن مشروع قانون المالية 2013، على استكمال تنفيذ نتائج اتفاق 26 أبريل للحوار الاجتماعي، في إطار تشاركي مع النقابات الأكثر تمثيلية والفاعلين الاقتصاديين؛

كما ستواصل الحكومة دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تخصيص 40 مليار درهم لصندوق المقاصة.

بهدف تقليص الفوارق المجالية، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2013 مجموعة من التدابير لفائدة العالم القروي والمناطق الجبلية، وفق مقاربة تركز على الاندماج الترابي وتكامل وتناسق التدخلات القطاعية للدولة في مجالات إنجاز الطرق القروية، والمراكز الصحية، والمؤسسات التعليمية، والربط بشبكات الماء والكهرباء والاتصال. ولهذا الغرض، ستعمل الحكومة على تعزيز الإمكانيات المالية لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، لترتفع من مليار درهم إلى 1,5 مليار درهم، مع تخصيص 500 مليون درهم لتفعيل الاستراتيجية الجديدة لتنمية المناطق الجبلية.

وستسهر الحكومة على ضمان تناسق التدخلات القطاعية مع المشاريع المبرمجة في إطار برنامج التأهيل الترابي الذي يندرج في إطار المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والذي خُصص له غلاف مالي يناهز 5 ملايين درهم خلال الفترة 2011-2015، منها 1 مليار درهم برسم سنة 2013.

السيدان الرئيسان؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

يكتسي تفعيل الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية أهمية استراتيجية، ليس فقط فيما يتعلق بترشيد الإنفاق العمومي، بل على الخصوص بالنسبة لتوفير شروط نمو اقتصادي مضطرد وضمان توزيع عادل لثماره على المستويين الاجتماعي والمجالي.

وستحرص الحكومة على تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية الضرورية عبر مقاربة تشاركية ومنفتحة، تهم على الخصوص إصلاح العدالة والجهوية المتقدمة واللامركزية والقانون التنظيمي لقانون المالية، حيث انطلقنا، في إطار العمل المشترك مع لجنة المالية بمجلسي البرلمان، في تدارس وإغناء مسودته الأولية.

وحرصا منها على التنزيل الديمقراطي لمقتضيات الدستور، فإن الحكومة عاقدة العزم، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية،

على تسريع بلورة مختلف القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بتعزيز دور المؤسسات الساهرة على النهوض بالحكمة الجيدة، إلى جانب دعم عمل الهيئة العليا للإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة وتفعيل توصياتها، بالموازاة مع اتخاذ التدابير الرامية لمواكبة تأهيل المنظومة القانونية، وتحديث الهياكل القضائية، وتأهيل الموارد البشرية، والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ مبدأ استقلال القضاء، وتعزيز المساعدة القضائية.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة ماضية في تفعيل جملة من الإصلاحات الهيكلية، ستنصب أساسا على إصلاح صندوق المقاصة وفق مقاربة تدريجية تشاركية تهدف إلى التحكم في كلفة الدعم ومواصلة الحفاظ على القدرة الشرائية مع استهداف الفئات المعوزة، وإصلاح أنظمة التقاعد من أجل ضمان ديمومتها وتوازنها وتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماتها، وكذا إطلاق الإصلاح الضريبي بهدف تحقيق مزيد من الإنصاف والعدالة الاجتماعية، فضلا عن توحيد

الأنظمة المؤطرة للصفات العمومية وتبسيط المساطر المرتبطة بها.

تلكم إذن، السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون، هي أهم الخطوط الرئيسية والتوجهات الكبرى التي يتضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2013 ، الذي نقترح من خلاله على مَجْلِسَيْكُمْ ميثاقا للنمو التضامني في ظل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

وإن حرص الحكومة الأكيد على ضرورة تحصين المكتسبات التي تحققت بفضل نموذجنا التنموي المتميز والدينامي، لا يُضَاهِيهِ إِلَّا عَزْمُهَا، من خلال هذا المشروع، لمضاعفة الجهود الكفيلة بمواجهة تداعيات الأزمة العالمية، والحفاظ على سيادة القرار المالي والاقتصادي، بعيدا عن الانتظارية والتردد، وبِمِنَأَى عن الخيارات الجذرية السهلة أو المجازفات غير محسوبة العواقب؛ بحيث عملنا على وضع خطة عمل تفاعلية واستشرافية تركز على:

- مواصلة الاستثمار العمومي وتشجيع الاستثمار الخاص
المنتج للقيمة المضافة وفرص التشغيل للشباب عبر دعم
وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني لجعله أكثر إنتاجية،
وتنمية وتنويع العرض التصديري، خاصة الموجه إلى
الأسواق المنبثقة العربية والإفريقية؛

- تقوية آليات التضامن الاجتماعي والمجالي، مع الحفاظ
على القدرة الشرائية، وتعزيز الاستهداف في السياسات
العمومية للفئات المعوزة والمناطق الأكثر خصاصة.

إننا في ظرفية دقيقة تحتاج إلى تعبئة وتماسك جميع القوى
الحية، حكومة وبرلمانيين، أغلبية ومعارضة، من فعاليات
اقتصادية ونقابات ومجتمع مدني، بتغليب روح المسؤولية
والمبادرة والاجتهاد والإبداع من أجل مواجهة التحديات
المطروحة، وضبط التوازن الحيوي بين التطلعات المشروعة
التي تعكس دينامية مجتمعنا من جهة، والإصلاحات الأساسية
الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي لا تحتمل التأخير من

جهة ثانية، وبين الإمكانيات والهوامش المحدودة التي تتيحها
المالية العمومية، من جهة ثالثة.

ولنا في الخطاب السامي، الذي ألقاه جلالة الملك محمد
السادس حفظه الله بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية،
نهجا قويا في ترسيخ علاقات التعاون بين الحكومة
والبرلمان والتحلي بالمسؤولية والنزاهة ونكران الذات،
وجعل الصالح العام فوق كل اعتبار، وذلك حتى نتمكن إن
شاء الله من تجاوز تبعات الظرفية الدولية الصعبة، واستثمار
الفرص المتاحة أمام بلادنا بما يضمن الاستجابة لانتظارات
المواطنات والمواطنين، والاستعداد لمرحلة ما بعد الأزمة
العالمية بتقوية الإمكانيات والشروط الكفيلة بتأكيد الثقة في
اقتصادنا الوطني والمضي في تعميق أسس مشروعنا
المجتمعي المتضامن والمتوازن.

أعطي الكلمة الآن إلى زميلي السيد إدريس الأزمي
الإدريسي، الوزير المكلف بالميزانية، لتقديم عرض تفصيلي
حول محتوى مشروع ميزانية 2013، وسنبقى معا رهن
إشارة السيدات والسادة البرلمانين لتقديم المزيد من
المعطيات والتوضيحات التي يحتاجونها من أجل تدارس
ومناقشة مضامين هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.